أوهام الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه
- إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي -
دراسة نقدية لنماذج تطبيقية

أ. م. د. أحمد عبدالله عثمان الطالباني

مديرية الوقف السني/ كركوك

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى كشف وبيان لبعض أوهام الحافظ ابن حجر العسقلاني مما وقع فيه عند تخريجه لأطراف أحاديث مسند أحمد بن حنبل، حيث وقع في أوهام متعددة فتارة ينتقل نظره من راو إلى آخر، وتارة يظن أن السند اللاحق يشبه تماما السند السالف بسبب أحد رواته، وتارة يقع في وهم بقلب اسم الراوي مع أبيه، وتارة يهم في تعيين اسم الراوي، وغيرها من الأوهام التي ذكرناها في صلب البحث مدللين بالأمثلة التطبيقية.

Abstract:

This research aims to reveal and clarify some of the illusions of Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani, which occurred when he graduated to the edges of the hadiths of Musnad Ahmad ibn Hanbal, where he fell into multiple illusions, sometimes he moved his view from Rao to another, and sometimes thought that the subsequent bond is quite similar to the ancestral bond due to one of his narrators, And sometimes it falls into an illusion of the heart of the narrator's name with his father, and sometimes it matters in determining the narrator's name, and other delusions that we mentioned at the heart of the research are evidence of applied examples.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العَالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وآله وصحبهِ أجمعين، أما بعد:

توجد في كتب التراجم والتخريج والعلل تصويبات وتصحيحات لكثير مما ورد من الوهم والخطأ لعدد من المحدثين. لذا فإن الوهم في الحديث النبوي كان وما زال يقع لأهل الحديث الأمناء الحفاظ الأثبات قلة وكثرة دون قصد، وهذا لا يُعتبر كذبا على النبي ﷺ لعدم تعمدهم له.

من هنا يأتي دورُ علمِ كشف علل الحديث الذي هو من أجل وأدق علوم الحديث شرفاً وذكرا، وأعظمها فخراً وخطرا، لأهميتها في بيان وتمييز الحديث قبولا وردا.

ومنذ بداية عصر النبوة وإلى يومنا هذا نرى أهل الحديث يجمعون الليل والنهار لحراسة الحديث النبوي وصيانته والذب عنه، خوفا من زيادة فيه أو نقص منه أو تبديل راو بآخر، أو وقوع وهم وسهو من أحد الرواة أو أحد الحفاظ وهذه الفطرة الجبلية لا يسلم منها أحد حتى صفوة البشر صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، أعني وقوع الوهم والسهو منهم.

وقد أَلَّف علماء الحديث في هذا الميدان الخطير مصنفاتٍ كثيرةً تتعلق بأسامي وكنى وألقاب موضحين أوهام من سبقوهم أو أقرانهم.

ودخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة، وقد أشار الإمام الترمذي في كتابه الماتع "العلل.

ومن بين هذه الأوهام التي وقعت لأحد حفاظ الدنيا ألا وهو أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، حيث صدرت منه أوهام من خلال تخريجه لكتابه المسمى "إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي"، لذا وجدتُ الوقت مناسبا لكتابة بحث عن هذه الأوهام وجمعها في ورقات علمية رصينة.

أولا: هدف البحث:

استعرضتُ في هذه الدراسةِ جانباً مهماً وهو وجود بعض الأوهام في كتابٍ حديثي قيمٍ للحافظ ابن حجر رحمه الله، وهذا يدفعنا لدراسة مستفيضة في الكتاب كله لتصويب ما وقع فيه من أوهام، وقد ذكرتُ لذلك أمثلةً في هذه الدراسة تدلُّ عليها.

ثانيا: الأسباب الباعثة لاختيار هذا الموضوع:

هناك سبب واحد دفعني لكتابة هذا البحث هو أن هذه العلة (الوهم) موجودةٌ ومبثوثة في كتاب ابن حجر المسمى "أطراف المسند" بل في كتب أخرى لأئمة الحديث، لذا كان بحاجة إلى كشفها كي يكون بحثا علميا في صورة متكاملة ليعلمَ طالبُ علمِ الحديث جوانبَ هذا الخلل، ويشتغل في بقية أحاديثه في الكتاب المذكور.

ثالثا: الأبحاث السابقة:

في حدود معلوماتي المتواضعة واطلاعي لم أجد أحدا كَتبَ بحثا في هذا الموضوع، وهو (أوهام الحافظ ابن حجر في كتابه أطراف المسند) بحيث يكشف لنا أوهام ابن حجر من خلال تخريجه لأطراف أحاديث مسند أحمد، لذا قمت بهذا العمل.

رابعا: منهجي في البحث:

١- أكتفي بتخريج الحديث من بحثي من الصحيحين (صحيح البخاري ومسلم)، فإن لم أجد فسأُخرِّجه من أحد الكتب الحديثية المعتمدة، كالسنن الأربعة، وهكذا.

٢- إذا ذُكر حديثٌ مع أحاديث البخاري ومسلم أو أحدهما – من باب المتابعات أو الشواهد- فلا أحكم عليه بناءً على أن المتن موجود في الصحيحين أو أحدهما.

٣- أذكر درجة الأحاديث والآثار المستشهد بها – من غير الصحيحين- أثناء البحث نقلا عن أهل الاختصاص بحسب الوسع والطاقة.

٤- اقتصرت على ذكر اسم الكتاب والمؤلف والجزء والصفحة في الهامش، وباقي التعريف بالكتاب ذكرته في قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: تعريف الوهم، أسبابه، وسائل كشفه، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف الوهم لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: أسباب الوهم

المطلب الثالث: وسائل كشف الوهم

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

المطلب الأول: تعريف الوهم لغة واصطلاحا

الوَهم لغة:

قال أحمد الفراهيدي: وَهِمْتُ في كذا، [أي: غَلِطْتُ].

وأَوْهَمْتُ في كتابي وكلامي إيهاماً، أي: أسقطتُ منه شَيْئاً. ووَهِمَ يَوْهَمُ وهما، أي: غلط[١] .

وقال ابن فارس:

يقال: وَهَمْتُ أهِمُ وَهْماً، إذا ذَهَب وَهْمي إليه. ومنه قياس التُّهمَةِ. وأوْهَمْتُ في الحِساب، إذا تركت منه شيئاً. ووَهِمْتُ: غَلِطْت، أَوْهَم وَهَماً[٢] .

الوهم اصطلاحا عند المحدثين:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: مَن يروي الحديث على سبيل التوهم[٣] .

وقال في النزهة: ثم الوهم، إن اطلع عليه؛ أي: على الوهم بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة. وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق؛ فهذا هو المعلل، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن[٤] .

وهذا – أعني وجود الوهم – أمر طبيعي ملازم لكل إنسان، ولا يتسبب في قدح الراوي ما لم يكثر منه إلى جنب ما يروي، لكن إذا ما كثر وهمه واشتهر به أوقعه إلى مرتبة من مراتب الجرح، وربما يوصله إلى مرتبة الترك وذلك إذا فحش منه، وهذا ما صرح به الشافعي: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح: لم نقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته"[٥] .

---

(١) العين، للفراهيدي (٤/ ١٠٠).

(٢) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٦/ ١١٥).

(٣) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر (٤/ ٧٢٣).

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص: ٩٢).

(٥) الرسالة، للشافعي (١/ ٣٨٢).

المطلب الثاني: أسباب الوهم

يرجع وقوع علة الوهم لعدة أسباب ذكرها علماء الحديث في كتبهم عندما فصلوا في مسائل الجرح والتعديل، وها نحن بعون الله تعالى نشرع في تلك الأسباب:

السبب الأول: النسيان

وهذا أمر فطري وجِبِلِّيٌ غير مأمون على أحد وإن وُصف بأنه أمير المؤمنين في الحديث.

ولنتأمل هذه الحقيقة التي بيَّنها أحد عمالقة الحديث، قِيلَ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ: أَبُو مُعَاوِيَةَ يُحَدِّثُ عَنْكَ بِشَيْءٍ لَيْسَ تَحْفَظُهُ، وَوَكِيعٌ يُحَدِّثُ عَنْكَ بِشَيْءٍ لَيْسَ تَحْفَظُهُ، قَالَ: صَدِّقْهُمْ، فَإِنِّي كُنْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ أَحْفَظَ مِنِّي الْيَوْمَ[١] .

فإذا كان هذا حال ابن عيينة فكيف بمن دونه في الحفظ والإتقان والتثبت.

وقد عقَدَ لهذا السبب ابنُ مُفْلِحٍ فصلاً في "الآداب الشرعية"[٢] بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر» ، ثم أورد تحته بعض أقوال الأئمَّة الآتية.

ذكر الحافظُ ابن عبد البر حديث سهو النَّبي ﷺ في الصلاة، ثم قال: وفي هذا الحديثِ بيانٌ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعتَرَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى[٣].

وقال عبد الله بن المبارك: مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهمِ؟[٤].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: من يُبَرِّئْ نفسَهُ من الخطأ فهو مجنون[٥].

إذن فدخول الوهم والخطأ والنسيان –الذي يعتبر من علل الحديث– على الصحابة والتابعين والأئمة شيء معروف عند العامة والخاصة.

وكلام الأئمة الأعلام في هذا مذكور بتفصيل دقيق يعجز أمامه الألباب.

السبب الثاني: سلوك الجادة، أو المخالفة في الأسانيد.

ونعني به أن يروي الراوي على غير ما روى به الثقات الأثبات.

قال الحافظ السيوطي: أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع مَن رواه مِن تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم.

---

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ٣٨٣).

(٢) الآداب الشرعية، لابن مفلح (١٤١/٢).

(٣) الاستذكار، لابن عبد البر (٥٢١/١).

(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٤٣٦/١)، ولسان الميزان، لابن حجر(١/ ١٧).

(٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٤٣٦/١)، والآداب الشرعية، وابن المفلح (٢/ ١٤٥).

وذكر مثالا لهذا فقال: حديث المنذر بن عبدالله الحِزَامِيِّ، عن عبدالعزيز بن المَاجَشُونِ، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة، قال: سبحانك اللهم، الحديث.

قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، ثنا عبدالله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن علي[1].

السبب الثالث: وصل المرسل.

ذكر ابن عدي في الكامل مثالا لهذا الوهم في (إبراهيم بن الحكم بن أبان)، فقال: كانت هذه الأحاديث في كتبه مراسيل ليس فيها ابن عباس، ولا أبو هريرة، يعني أحاديث أبيه، عن عِكرِمَة... ولإبراهيم بن الحكم غير هذه الأحاديث، عن أبيه، وبلاؤه مما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل، عن أبيه، وعامة ما يرويه لاَ يُتَابَعُ عَلَيه[2].

الشاهد هنا: أنه بسبب وهمه الحاصل فيه كان يوصل المراسيل من غير تعمد.

السبب الرابع: رفع الموقوف

ومثال هذا ما ذكره يعقوب بن سفيان في (إبراهيم بن مسلم الهَجَرِيّ)، فقد ضعفه أهل الحديث من جهة رفعه للموقوفات، قال سفيان بن عيينة: كان الهجري رفَّاعاً، وكان يرفع عامة هذه الأحاديث[3]. وكل هذا أنه يَهِمُ في ذلك ولم يكن متعمدا.

السبب الخامس: الجمع بين عدد من الرواة في سياق واحد وحمل بعضهم على بعض

ومثال هذا (ليث بن أبي سليم):

قال الفضل بن دُكَيْن: قال شعبة لليث بن أبي سُليم: كيف سألتَ عطاء وطاووساً ومجاهداً كلهم في مجلس؟، قال: سل عن هذا خف أبيك.

قال ابن أبي حاتم: فقد دل سؤال شعبة لليث بن أبي سليم عن اجتماع هؤلاء الثلاثة له في مسألة، كالمنكر عليه[4].

---

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (١/ ٣٠٦-٣٠٧).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١/ ٣٩٣-٣٩٤).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان (٣/ ٥٤).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ١٥١).

وهذه الصورة نتيجتها وهم الراوي وتخليطه؛ لما تبين من سوء حفظه، كما حكم به أئمة الجرح والتعديل[١] .

السبب السادس: قبول التلقين

وصورته بأن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه، كما وقع لموسى بن دينار ونحوه[٢] .

وما جرى لموسى بن دينار من شدة وهمه وغفلته ذكره الإمام ابن حبان بصورة جلية فقال: ... سمعت يحيى بن سعيد، يقول: كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث وإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث، ويقول: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا، فيقول: حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا، ثم يقول له: وحدثك القاسم بن محمد، عن عائشة بكذا، فيقول: حدثنا القاسم عن عائشة بكذا، ويقول: حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله، فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس، -أي في كل ذلك يلقنه وهو غافل لا يدري- فلما فرغ ضرب حفص بيده إلى ألواح جارية فمحاها، فقال: تحسدوني، فقال له حفص: لا، ولكن هذا كذب، فقلت ليحيى: من الرجل؟ فلم يسمه، فقلت له يومًا: يا أبا سعيد لعل عندي عند هذا الشيخ ولا أعرفه، قال: هو موسى بن دينار[٣] .

السبب السابع: التصحيف إذا حدث من كتبه

ويقع هذا بسبب عدم ضبطه لكتابه، فيحدث فيخطئ في الأسماء أو في المتون.

قال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عن مُؤَمَّل بن إسماعيل وأبي حذيفة موسى بن مسعود فقال: في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ[٤] .

السبب الثامن: اختصار الحديث أو الرواية بالمعنى

ذهب جمهور المحدثين إلى جواز اختصار الحديث أو روايته بالمعنى ووضعوا له شروطا.

قال السيوطي: وجوازه من العارف إذا كان ما تركه متميزا عما نقله غير متعلق بما رواه، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بتركه، وعلى هذا يجوز ذلك سواء جوزناها بالمعنى، أم لا سواء رواه قبل تاما أم لا؛ لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين[٥] .

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٦/ ١٨١).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٤٠١).

(٣) المجروحين لابن حبان (٢/ ٦٩)

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٦٣-١٦٤).

(٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٥٣٩-٥٤٠).

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

ومثال ذلك ما وقع لأمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج.

أخرج النسائي في المجتبى فقال: أخبرني كثير بن عبيد، عن بقية، عن شعبة، قال: حدثني إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثني عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، قال: نهى رسول الله ﷺ، عن التزعفر(١).

الملاحظ هنا أن النهي عام للرجال والنساء.

في حين أخرج الإمام مسلم في صحيحه فقال: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ(٢).

قال أبو بكر: وإنما نهى أن يتزعفر الرجل فأخطأ فيه شعبة(٣) .

وَقَالَ أَبُو يَحْيَى الْعَطَّارُ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عُلَيَّةَ يَقُولُ: رَوَى عَنِّي شُعْبَةُ حَدِيثًا وَاحِدًا فَأَوْهَمَ فِيهِ، حَدَّثْتُهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ» فَقَالَ شُعْبَةُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ وَكَانَ شُعْبَةُ حَفِظَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فَأَنْكَرَ إِسْمَاعِيلُ لَفْظَ التَّزَعْفُرِ؛ لِأَنَّهُ لَفْظُ الْعُمُومِ، وَإِنَّمَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ الرِّجَالُ، وَأَحْسِبُ شُعْبَةَ قَصَدَ الْمَعْنَى، وَلَمْ يَفْطَنْ لِمَا فَطِنَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ، وَشُعْبَةُ شُعْبَةُ(٤).

السبب التاسع: التقليد

وصورة هذا هو أن يأتي قرين أو تلميذ لأحد الثقات فيروي عنه على سبيل التوهم مقلدا الثقة.

ومثال ذلك ما أخرجه النسائي في المجتبى: أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُاللَّهِ وَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، أَنَّهُ أُتِيَ بِكُرْسِيٍّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ، ... الحديث.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ لَيْسَ مَالِك بْن عُرْفُطَةَ(٥).

وقال أبو حاتم كان شعبة يخطئ في اسم خالد بن علقمة، وكان أبو عوانة يقول: خالد بن علقمة، فقال شعبة: لم يكن بخالد بن علقمة؛ وإنما كان: مالك بن عرفطة؛ فلقنه الخطأ، وترك الصواب، وتلقن ما قال شعبة، لم يَجْسُرْ أن يخالفه(٦).

---

(١) سنن النسائي المجتبى (٥/ ١٤١) رقمه (٢٧٠٧).

(٢) صحيح مسلم (٣/ ١٦٦٣) رقمه (٢١٠١).

(٣) مسند البزار للبزار (١٣/ ٥١).

(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: ٣٨٩).

(٥) سنن النسائي المجتبى (١/ ٦٨) رقمه (٩٣).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٥٤-٤٥٥).

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

قلت: ثبت رجوع أبي عوانة فقال: خالد بن علقمة، نبّه إلى ذلك الحافظ ابن حجر في التقريب[1].

السبب العاشر: التحديث من الصدر دون السطر

ونعني بهذا أن أهل الحديث -كما هو معلوم- جعلوا أحدَ شروطِ الحديث الصحيح هو كون الراوي تام الضبط.

وقسموا الضبط إلى قسمين: ضبط صدر أي الحفظ، وضبط سطر أي الكتاب.

ومن خلال تصرفاتهم العملية وجدناهم يفضلون التحديث بالكتاب وليس عن طريق الحفظ أو معتمدين على ذاكرتهم؛ لأن الذاكرة خوّان.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا كَانَ أَحَدٌ أَقَلَّ سَقْطًا مِن ابْنِ الْمُبَارَكِ كَانَ رَجُلًا يُحَدِّثُ مِنْ كِتَابٍ وَمَنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابٍ لَا يَكَادُ يَكُونُ لَهُ سَقْطٌ كَبِيرِ شَيْءٍ، وَكَانَ وَكِيعٌ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَنْظُرُ فِي كِتَابٍ وَكَانَ يَكُونُ لَهُ سَقْطٌ كَمْ يَكُونُ حَفِظَ الرَّجُلُ[2].

وقال الخطيب البغدادي: الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديرا بالبعد من الزلل[3].

والرواة من هذا النوع ذكرهم أهل النقد في كتبهم، ومن بينهم (إبراهيم بن سعد الزهري).

سُئل أحمد بن حنبل عن حديث إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: الأئمة من قريش[4] ؟ قال: ليس هذا في كتب إبراهيم، لا ينبغي أن يكون له أصل[5] .

المطلب الثالث: وسائل كشف الوهم

كشف الوهم لا يكون إلا بعلم عميق وفهم ثاقب ومعرفة تامة وممارسة طويلة، ويتحتم على إيجاد كل علة من برهان وحجة، وقد هيأ الله لهذا العلم الجليل نُقادا مكَّنهم من كشف أيَّةِ علة تحيط بالحديث سندا أو متنا، وكتب علل الحديث التي ألَّفها أئمتنا قديما وحديثا تحمل بين طياتها صورةً كاملة وشاملة، وفيما يلي أذكر مختصرا قليلا حول الوسائل التي تكشف علة الوهم وغيرها من العلل.

١ – معرفة المدارس الحديثية، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن.

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ١٨٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١١).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ١٠).

(٤) الحديث صحيح بطرقه وشواهده، قاله الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد (١٩/ ٣١٨) رقمه (١٢٣٠٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١/ ٣٩٩).

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

٢ – معرفة من دار عليهم الإسناد، وأوثق الناس فيهم، وتمييز أصح الأسانيد أضعفها وممن اهتم بهذا، وأرسى قواعده علي بن المديني.

٣ – معرفة الأبواب: ورَجُلُ العللِ الحافظُ العارفُ الفهمُ لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد أن جمع الأحاديث في الأبواب.

قلت: وهذه الوسيلة هي الكفيلة والكاشفة والمرصدة لوهم وخطأ الراوي، حيث يقوم الناقد الحاذق المحنك الجهبذ بجمع الأسانيد والمتون للوصول إلى صحة الحديث، ويخرج من خلال هذا الجمع بنتيجة علة حديث آخر.

٤ – معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب.

٥ – معرفة مواطن الرواة.

٦ – معرفة الوفيات والولادات. وعن طريق هذه المعرفة يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة أو ينفيهما.

٧ – معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط.

٨ – معرفة أهل البدع والأهواء[١].

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من أوهام الحافظ ابن حجر في كتابه "أطراف المسند" وفيه تسعة نماذج

النموذج الأول: وَهمُ الحافظِ في انتقال نظره من سند إلى آخر

النموذج الثاني: وَهمُه في إسقاط شيخ أحمد بن حنبل

النموذج الثالث: وهمُه في نِسَبِ أحد رواة السند

النموذج الرابع والخامس والسادس: وَهمه في تعيينه لاسم راوٍ مكان راوٍ آخر

النموذج السابع: وهمه في إسقاط راو بين راويَيْن

النموذج الثامن: وهمه في إبدال صحابي بتابعي من اسمه

النموذج التاسع: وهمه في قلب اسم راو براو آخر

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٢٧-١٣٦)، بتصرف.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

النموذج الأول: وَهمُ الحافظِ في انتقال نظره من سند إلى آخر:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، هَذَا الْحَدِيثَ. – هكذا خرّجه أحمد في مسنده –.

التخريج:

أخرجه أحمد في مسنده[١]، وأبو داود[٢]، من طريق موسى بن إسماعيل، والطبراني في الكبير[٣]، والبيهقي في السنن الكبرى[٤]، من طريق عبد الواحد بن غياث، كلاهما عن حماد، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني في الكبير[٥]، أيضا من طريق يزيد بن هارون، عن داود بن أبي هند، به.

الحكم على الحديث: الحديث صحيح مخرج في صحيح مسلم[٦] .

التنبيه على الوهم: أخرج ابن حجر هذا الحديث في "أطراف المسند"[٧]، بهذا السياق:

"وعن عفان، عن حماد، عن داود، عن الشعبي، عن كعب به، ولم يذكر ابن معقل"[٨] .

فقد وَهمَ حيث أسقط من إسناد حديث الباب "ابنَ أبي ليلى"، وقال ابن حجر: ولم يذكر ابن معقل. وابنُ معقل لم يرد أصلاً في إسناده، بل في إسناد الحديث الآتي كما هو مخرَّج في مسند أحمد.

وهذا هو إسناد حديث أحمد الثاني:

حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَشْعَثُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ بِنَحْوٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "أَطْعِمِ الْمَسَاكِينَ ثَلَاثَةَ آصُعٍ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ"[٩] .

قلت: فالوهم هنا على صورتين:

الأولى: أدخل راويا من حديث لاحق في حديث سابق وهذا ما يسمى بانتقال النظر، أنه انتقل نظره من إسناد إلى آخر، فقال – ابن حجر–: ولم يذكر ابن مَعقِل.

والثاني: ذكر "ابن معقل" وابنُ مَعْقِلٍ لم يرد أصلاً في سند حديث الباب؛ إنما ذُكر في إسناد الحديث اللاحق.

---

(١) مسند أحمد (٣٠/ ٤٧) رقم الحديث (١٨١٢٢).

(٢) سنن أبي داود (١٨٥٧).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٩/ ٢٤٤).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١٨٥/٥).

(٥) المعجم الكبير للطبراني (١٩/ ٢٤٣).

(٦) صحيح مسلم (٢/ ٨٥٩) برقم (٨٠ – ١٢٠١).

(٧) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٥/ ٢١٩) رقمه (٦٩٨٢).

(٨) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٥/ ٢١٩) رقمه (٦٩٨٢).

(٩) مسند أحمد (٣٠/ ٤٨) رقمه (١٨١٢٣).

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

النموذج الثاني: وَهمُه في إسقاط شيخ أحمد بن حنبل:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ.

تخريج الحديث: أخرجه ابنُ أبي شيبة في المصنف[١]، وأحمد في مسنده[٢] عن وكيع، بهذا الإسناد.

قلت: وَهمَ الحافظُ ابن حجر رحمه الله في "أطراف المسند"[٣]، حيث أسقط وكيعاً في مبتدأ السند، وجعل شيخ أحمد بن حنبل فيه سفيانَ بنَ عيينة!.

درجة الحديث: حديث صحيح مخرج في صحيح البخاري[٤] .

النموذج الثالث: وهمُه في نِسَب أحد رواة السند

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُالله، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ بِمِنًى، قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ"[٥].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه[٦] من طريق محمد بن عبيد، بهذا الإسناد.

وقد اختلف فيه على عبيد الله، وهو ابن عمر:

فرواه عبدالله بن نمير كما عند مسلم[٧]، وأبو ضمرة أنس بن عياض كما عند النسائي في الكبرى[٨]، وأبو معاوية وأبو أسامة كما عند ابن ماجه[٩]، رَوَوْه عن عبيد الله بن عمر، به.

قال الدارقطني في "العلل"[١٠]: يحتمل أن يصح جميعها، لأن جميع الرواة لها ثقات.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٣٦٦) رقمه (١٢١١٠).

(٢) مسند أحمد (٣٠/ ١٤٩) رقمه (١٨٢٠٨).

(٣) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٥/ ٣٦٥) رقمه (٧٣٤٧).

(٤) صحيح البخاري (٢/ ١٠٤) برقم (١٣٩٣).

(٥) مسند أحمد (٤١/ ٢٠٩) رقمه (٢٤٦٧٢).

(٦) سنن ابن ماجه (٣٠٤٢).

(٧) صحيح مسلم (٣٤-١١٨٩)

(٨) السنن الكبرى للنسائي (٤١٦٥).

(٩) سنن ابن ماجه (٣٠٤٢).

(١٠) علل الدارقطني (١٥/ ١٢٨) رقمه (٣٨٨٧).

قلت: وَهمَ الحافظُ ابن حجر في "أطراف المسند"[١] في نسب عُبَيدِ الله بن عمر، فقال: عبيد الله بن أبي زياد!.

درجة الحديث: حديث صحيح مخرج في صحيح مسلم، سبق تخريجه قبل قليل.

النموذج الرابع: وَهمه في تعيينه لاسم راوٍ مكان راوٍ آخر:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: وَاللهِ لَقَدْ كَانَ يَأْتِي عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ شَهْرٌ مَا نَخْتَبِزُ فِيهِ. قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا كَانَ يَأْكُلُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ جَزَاهُمُ اللهُ خَيْرًا كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ مِنْ لَبَنٍ يُهْدُونَ مِنْهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم[٣] من طرق عن هشام، بهذه الإسناد.

وأخرجه البخاري[٤] من طريق عن عائشة به.

قلت: وهشام هذا هو شيخ روح: هو ابن حَسَّانَ القُرْدُوْسِيُّ.

فوَهمَ الحافظُ في "أطراف المسند"[٥] في تعيينه هِشَام أَبي بَكْرٍ بنِ سَنْبَرٍ الدَّسْتُوَائِيّ البَصْرِيِّ، فكأنه اشتبه عليه بالإسناد الذي قبل هذا الإسناد من مسند أحمد[٦] .

درجة الحديث: حديث صحيح مخرَّج في الصحيحين.

النموذج الخامس: وَهمه في تعيينه لاسم راوٍ مكان راوٍ آخر:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ[٧].

---

(١) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن حجر (٩/ ١٩٩) رقمه (١٢٠١٧).

(٢) مسند أحمد (٤٣/ ١٨٩) رقمه (٢٦٠٧٧).

(٣) صحيح مسلم (٢٦-٢٩٧٢).

(٤) صحيح البخاري (٦٤٥٨).

(٥) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٩/ ١٥٨) رقمه (١١٨٦٧).

(٦) الإسناد الذي قبله هو: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، الحديث. مسند أحمد (٤٣/ ١٨٩) رقمه (٢٦٠٧٦)

(٧) مسند أحمد (٤٣/ ٢٤٤) رقمه (٢٦١٥٧).

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في المجتبى[١]، وفي الكبرى[٢]، من طريقين، عن الحسن بن صالح، بهذا الإسناد.

وأخرجه الترمذي عن طريق أبي إسحاق، به. وقال –الترمذي–: حديث حسن صحيح[٣] .

قلت: الحسن هو: ابنُ صَالِحِ بن صَالِحِ بنِ حَيٍّ الهَمْدَانِيِّ، وهو من رجال مسلم، وقد وَهمَ الحافظُ في تعيينه في "أطراف المسند"[٤] بأنه ابن عياش، فإن الْحَسَنَ بْنَ عَيَّاشِ بْنِ سَالِمٍ يروي عن أبي إسحاق الشيباني لا السبيعي[٥].

النموذج السادس: وَهمه في تعيينه لاسم راوٍ مكان راوٍ آخر:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُاللهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَ وَكِيعٌ، شَكَّ هُوَ يَعْنِي عَبْدَاللهِ بْنَ سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِإِحْدَاهُمَا: لَقَدْ دَخَلَ عَلَيَّ الْبَيْتَ مَلَكٌ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيَّ قَبْلَهَا، فَقَالَ لِي: إِنَّ ابْنَكَ هَذَا حُسَيْنٌ مَقْتُولٌ، وَإِنْ شِئْتَ أَرَيْتُكَ مِنْ تُرْبَةِ الْأَرْضِ الَّتِي يُقْتَلُ بِهَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ تُرْبَةً حَمْرَاءَ[٦]. حَمْرَاءَ[٦].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[٧]، والطبراني في المعجم الكبير[٨] ، والحاكمُ في مستدركه[٩].

قلت: جاء اسم سعيد مصرحاً بأنه سعيد بن أبي هند عند مسند عبد بن حميد[١٠]، وكذلك عند الذهبي في تاريخ الإسلام[١١] .

فهنا وَهمَ الحافظ ابن حجر تعيينه في "أطراف المسند"[١٢] حين سماه سعيد بن أبي سعيد المقبري.

---

(١) سنن النسائي المجتبى (١/ ١٣٧) رقمه (٢٥٢).
(٢) السنن الكبرى للنسائي (١/ ١٧٠) رقمه (٢٤٥)
(٣) سنن الترمذي (١/ ١٧٩) رقمه (١٠٧).
(٤) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٢٢/٩) رقمه (١١٤٤٧).
(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٨/ ٣٣١).
(٦) مسند أحمد (٤٤/ ١٤٣) رقمه (٢٦٥٢٤).
(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٩٧/١٥-٩٨).
(٨) المعجم الكبير للطبراني (٢٨١٥).
(٩) المستدرك للحاكم (٣٩٨/٤).
(١٠) مسند عبد بن حميد (ص: ٤٤٢) رقمه (١٥٣٣).
(١١) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٣).
(١٢) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٩/ ٣٩٣) رقمه (١٢٥٥٣).

درجة الحديث: قال الهيثمي في المجمع: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح[١] .

النموذج السابع: وهمه في إسقاط راو بين راويَيْن:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّا غَادُونَ عَلَى يَهُودَ فَلَا تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ، فَإِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة[٣]، عن وكيع، بهذا الإسناد.

قلت: وهذا إسناد وَهِمَ فيه وكيع حيث أسقط راويا، فلم يذكر مرثدَ بنَ عبد الله، بين يزيد وبين أبي بصرة، وتابعه في هذا الوهم الحافظُ ابن حجر في "أطراف المسند"[٤] ، فحمل رواية وكيع على الروايتين السالفتين قبلها كما عند أحمد في مسنده[٥].

درجة الحديث: حديث صحيح، قاله محققو مسند أحمد[٦] .

النموذج الثامن: وهمه في إبدال صحابي بتابعي من اسمه:

قال أحمد: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الْحَارِثِ أَظُنُّهُ يَعْنِي ابْنَ فُضَيْلٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمِسْوَرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ ﷻ، فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ،

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٩/ ١٨٧).

(٢) مسند أحمد (٤٥/ ٢١١) رقمه (٢٧٢٣٧).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٦٣١/٨).

(٤) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٧/ ٢٨) رقمه (٨٧١٩).

(٥) قلت: وهذه هي الروايتان السالفتان قبلها:

حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ (وهو: مَرْثَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَصْرَةَ الْغِفَارِيَّ الحديث. مسند أحمد (٤٥/ ٢١٠) رقمه (٢٧٢٣٦).

حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ الحديث. مسند أحمد (٤٥/ ٢٠٩) رقمه (٢٧٢٣٥).

(٦) مسند أحمد (٤٥/ ٢١١) رقمه (٢٧٢٣٧).

وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ[١].

تخريج الحديث: أخرجه مسلم[٢] من طريق يعقوب بن إبراهيم، بهذا الإسناد.

قلت: وَهمَ الحافظُ ابن حجر في "أطراف المسند"[٣]، في تعيينه لأبي رافع: وهو القبطي مولى النبي ﷺ كما ذكره مسلم في "صحيحه "،إذ جعله ابن حجر نُفَيْعاً الصائغ التابعي[٤].

درجة الحديث: حديث صحيح مخرج في صحيح مسلم.

النموذج التاسع: وهمه في قلب اسم راو براو آخر:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ مَقْتُولَةٍ، فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ، ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ[٥].

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[٦]، ومسلم[٧] عن نافع، بهذا الإسناد.

قلت: وَهمَ الحافظُ ابن حجر في "أطراف المسند"[٨]، في تسمية شيخ "شَريك" في هذا الحديث، فقال: "محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر"، والصحيح هو: زيد بن محمد، وهو ابن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب. نبه على ذلك الدارقطني في"العلل"[٩].

درجة الحديث: حديث صحيح مخرج في الصحيحين.

الخاتمة:

١- وقوع الوهم والخطأ لا يسلم منه أحد مهما علا مكانته العلمية وسما نجمه.

٢- الحافظ ابن حجر العسقلاني أحد أعلام الإسلام والمسلمين في العلوم وخاصة في الحديث النبوي الشريف.

٣- عمد ابن حجر إلى مسند أحمد بن حنبل فعمل فيه عملا يسمى عند أهل الحديث بكتاب "الأطراف"، وهذا يعني أنه يجمع طرف الحديث، الجزء الدال على الحديث، أو العبارة الدالة عليه.

---

(١) مسند أحمد (٧/ ٣٨٧) رقمه (٤٣٧٩).

(٢) صحيح مسلم (٨٠ - ٥٠).

(٣) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن حجر (٤/ ٢٢٢) رقمه (٥٧٥٢).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٧/ ١٢٤).

(٥) مسند أحمد (١٠/ ١٧٣) رقمه (٥٩٥٩).

(٦) صحيح البخاري (٣٠١٥).

(٧) صحيح مسلم (٢٥ - ١٧٤٤).

(٨) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر (٣/ ٥٨٠) رقمه (٤٩٨٦).

(٩) علل الدارقطني (١٢/ ٣٢٩) رقمه (٢٧٦٢).

ولهذه الطريقة من الفوائد:

أ- تسهيل معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضع واحد.

ب- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصول، والباب الذي أخرجوه فيه. ولذلك فهي نوع من الفهارس متعدد الفوائد.

٤- تنوعت أوهام ابن حجر من خلال دراستنا التطبيقية لتخريجاته في الأطراف، فتارة ينتقل نظره من راو إلى آخر، وتارة يظن أن السند اللاحق يشبه تماما السند السالف بسبب أحد رواته، وتارة يقع في وهم بقلب اسم الراوي مع أبيه، وتارة يهم في تعيين اسم الراوي، وغيرها من الأوهام التي مرَّ معنا في صلب البحث.

المصادر والمراجع:

(أ)

* ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، الجرح والتعديل، ط ١، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

* ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط ١، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

* أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: حققه شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي: الناشر دار الرسالة العالمية.

* ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، طبعة مصححة، مكتبة الرشيد. ناشرون.

* ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرَّازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، طبعة اتحاد الكُتَّاب العرب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، تحقيق عبدالسَّلام محمد هَارُون.

* ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبداللطيف حرزالله، ط ١، دار الرسالة العالمية.

* ابن مفلح، عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، المحقق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

* ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت.

* ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـــ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢.

* ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٢، الناشر: مؤسسة الرسالة.

* ابن حجر، أحمد بن علي، إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، الناشر: (دار ابن كثير – دمشق، دار الكلم الطيب – بيروت)، عدد المجلدات: ٩.

(ب)

* البزار، أحمد بن عمرو بن عبدالخالق، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، ط ١، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.

* البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق الدكتور مصطفى البغا) ط ٣، دار ابن كثير، بيروت.

* البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، ط ١، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد.

(ت)

* الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي): حققه شعيب الارنؤوط وعبداللطيف حرز الله: ط ١، الناشر: دار الرسالة العالمية.

(خ)

* الخطيب، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـــ – ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٦.

* البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

(د)

* الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (المتوفى: ٣٨٥هـــ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـــ – ١٩٨٥ م، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـــ.

(ذ)

* الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الناشر: المكتبة التوفيقية، عدد الأجزاء: ٣٧.

* الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

الأرناؤوط، ط ٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(ر)

* الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤، عدد الأجزاء: ١.

(س)

* السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عدد الأجزاء: ٢.

(ش)

* الشافعي، محمد بن إدرسي، الرسالة، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

(ط)

* الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، المؤلف: الناشر: مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ – ١٩٨٣،تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي، عدد الأجزاء : ٢٠.

* الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، (١٩٩٤)، شرح معاني الآثار، حققه وقدم له علق عليه: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جادالحق، ط ١، عالم الكتب.

(ع)

* عبد بن حميد، المسند، عبد الحميد بن حميد بن نصر، المحقق: صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨، عدد الأجزاء: ١.

* العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، ط ١، دار الرشيد – سوريا.

* العسقلاني، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١.

* العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٧

* العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق : علي محمد البجاوي، ط ١، دار الجيل – بيروت.

* العسقلاني، أحمد بن علي، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عصام الصبابطي – عماد السيد، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ١.

(ف)

* الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: ٨.

* الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ٣.

(ك)

* الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

* ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط ١، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان.

(م)

* مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح المختصر بنقل العدل، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(ن)

* النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري سيد كسروي حسن، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت.

* النسائي، أحمد بن شعيب، المجتبى من السنن، المحقق: عبدالفتاح أبو غدة، ط ٢، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.